



التحاسب الضريبي على وفق نظام الضريبة الموحدة
آلية مقترحة للتطبيق في الهيئة العامة للضرائب

Settling Accounts of tax According to the unified Tax A Suggested Mechanism for
Application in the general Commission for Taxes

ا.م.د. ايمان شاكر محمد
الجامعة العراقية - كلية الادارة والاقتصاد
قيود عبد الكاظم عبد الراضي
باحث

المستخلص

انسجاماً مع الفكر الضريبي الحديث تعتبر الضريبة الموحدة التطور الطبيعي له ، إذ إن تطبيقها يؤدي إلى شمول الضريبة لكل فروع الدخل ومصادره وعن طريقها يتم اقتطاع جزء من هذه الدخول من خلال تطبيق السعر التصاعدي عليها، فهي وسيلة من إجراءات الإصلاح الضريبي. فالضرائب على مجموع الدخل تتميز بإعطاء صورة واضحة عن إجمالي دخل المكلف وحالته المالية وأعبائه العائلية الأمر الذي يسمح بمنحه الإعفاءات والتنازلات وتطبيق الأسعار التي تتلاءم مع هذه الحالة . وهذا يتطلب إعادة النظر في بنية النظام الضريبي النافذ والانتقال من نظام الضرائب النوعية إلى نظام الضريبة على إجمالي الدخل من دمج الدخل المتأتي من إيجار العقارات وكذلك الضرائب المفروضة على العرصات مع باقي مصادر الدخل التي يحصل عليها المكلف في ضريبة موحدة مسايراً بذلك غالبية التشريعات الضريبية الحديثة في دول العالم. وأكد البحث على أهمية العمل بنظام الضريبة الموحدة بما تمتاز بإطار الإجراءات المبسطة وتحسين آلية العمل وإعادة هندسة العمل بحيث يصبح قابلاً للإدارة بواسطة المكننة . حيث يلعب التقدم التكنولوجي دوراً أساسياً في تحسين انجاز المعاملات الضريبية من خلال الاعتماد على الرقم التعريفي الموحد لكل مكلف الذي يوضح كل المعلومات الشخصية ومصادر دخله وتوحيد إجراءات التحاسب الضريبي وهذا يساعد في تقليل الوقت والجهد والتكاليف للسلطة المالية والمكلف والحد من حالات التهرب الضريبي.

Abstract

Consistent "with the thought of tax talk is unified tax natural evolution for him, as the application leads to the inclusion of tax all branches of income and its sources and through truncated part of this entry through the application of price ascending it, it means the procedures of tax reform. Taxes on total income characterized by giving a clear picture of the total income of the taxpayer and its financial situation and its burden family which allows granting exemptions, downloads, and application of prices that fit this case. This requires reconsideration of the structure of the tax system in force and the transition from a system specific taxes to the tax system on the total income of the integration of income from the rental of real estate, as well as taxes on vacant land with other sources of income obtained by the taxpayer in a uniform tax into line "so the majority of modern tax legislation in the countries of the world. The research on the importance of the introduction of unified tax including features framework simplified procedures and improve the mechanism of action and re-engineering work so that it is capable of "management by mechanization., Where he plays technological advances play a key role in improving the completion of transactions tax by relying on ID Consolidated Per expensive that demonstrates all personal information and its sources of income and standardize procedures for settling accounts tax and this helps in



reducing the time, effort and cost of financial authority and the taxpayer and reduce the incidence of tax evasion.

الاطار العام للبحث

المحور الاول : منهجية البحث

المقدمة

تعد الضريبة موردا هاما لتمويل نفقات الدولة خاصة في الفترات الأخيرة بعد الاعتماد على الإيرادات البترولية، أصبح من الضروري أن يتفاعل النظام الضريبي مع متطلبات السوق الحر والعولمة الاقتصادية خاصة أن موارد النفط لم تعد تتسم بالاستقرار، و الموارد الكمركية التي هي أيضا تتسم بتراجع في نسبها مع حلول اقتصاد السوق بغية تشجيع الاستثمار. لذا لابد من التحكم الأمثل في الضريبة ، حيث تعتبر الأساس الذي ترتكز عليه البلدان المصنعة في تحقيق وتوجيه برامجها الإنمائية . إذ يمكن اعتبار هذا النوع من الجباية الأداة الناجحة في يد الدولة لاحتواء بعض الظواهر الاقتصادية ، ولتشجيع بعض النشاطات أو الحد من البعض الآخر . يجب الاهتمام بهذا المورد ولابد من العمل على إيجاد السبل الناجحة لاصلاح وتطوير النظام الضريبي وتيسير اجراءات التحاسب والربط والتحصيل ، والتقليل قدر الامكان من التهرب الضريبي . وسنتناول في هذا الفصل احد الاساليب لمعالجة أو التقليل من سلبيات هذه الظاهرة من خلال تطبيق الضريبة الموحدة التي تعد احدى الطرائق المعمول بها في اغلب الدول ، باعتبارها وسيلة من اجراءات الاصلاح الضريبي التي يمكن من خلالها مساعدة الهيئة العامة للضرائب في رفع كفاءة منظومتها الضريبية، وخاصة في مجال الهيكل التنظيمي الخاص بالإدارة الضريبية.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في ان النظام الضريبي المطبق حاليا في العراق يتصف بكثرة القوانين الضريبية وتتنوع الضوابط والاعامات وتتنوع وتعدد الضرائب المفروضة بموجبها وتعدد الجهات المسؤولة عن ادارتها وتحصيلها مما يساعد على التهرب الضريبي، واحتمالية الازدواج الضريبي اذ أن الهيكل الضريبي غير مرن ولا يستجيب لاحتياجات النمو والتغير في هيكل النشاط الاقتصادي .

أهمية البحث

تعد الضريبة أداة من أدوات الاقتصاد لتحقيق الرفاهية الاجتماعية ولا تعد أداة تمويل فقط وهذا يتطلب إحداث إصلاح في النظام الضريبي و تكمن أهمية البحث بالاتي :-

- ١- تطبيق نظام الضريبة الموحدة يمثل خطوة من خطوات الاصلاح الضريبي.
- ٢- العمل بنظام الضريبة الموحدة يسهل اجراءات التحاسب الضريبي من خلال احتساب إقرارات المكلفين المقدمة من قبلهم والتي توضح فيها مقدار مدخلاتهم مرة واحدة مما يحقق الثقة بين المكلفين والسلطة المالية (الهيئة العامة للضرائب) .
- ٣- يعد العمل بنظام الضريبة الموحدة بانه اكثر فاعلية ويسمح بتطبيق المعدلات التصاعدية وتحقيق العدالة في توزيع العبء الضريبي .

أهداف البحث



يسعى البحث الى تحقيق الاتي :-

- ١- وضع إطار مقترح لالية التحاسب الضريبي على وفق الضريبة موحدة.
- ٢- العمل على تحسين عملية التحاسب الضريبي وتقليل الوقت والجهد والتكاليف في عملية التحصيل الضريبي.

فرضيات البحث

الفرضية الاولى :- يؤدي نظام الضريبة الموحدة الى تطبيق التصاعد الضريبي على أساس تدرج السعر بالزيادة مع زيادة الدخل الخاضع للضريبة .

الفرضية الثانية :- يؤدي نظام الضريبة الموحدة إلى تقليل الوقت والجهد والكلفة بالنسبة الى كل من السلطة المالية والمكلف .

حدود البحث

تتمثل حدود البحث باختيار الهيئة العامة للضرائب وبعض فروعها (الكرادة الشرقية ، فرع الرشيد ، الكاظمية و فرع الحرية) لتطبيق البحث اذ تم وضع إنموذج مقترح للتطبيق الضريبة الموحدة.

أسلوب البحث

وضع إطار مقترح للتحاسب على وفق نظام الضريبة الموحدة .

المحور الثاني : الضريبة الموحدة وأهميتها في الإصلاح الضريبي

مفهوم الضريبة الموحدة

عرفت الضريبة الموحدة بأنها تصيب مجموع الدخل الذي يحققه شخص فهي ضريبة تركبية ويمكن ان تاخذ شكل مجموع الدخل الذي تحققه الاسرة والذي يطلق عليه سكن ضريبي (الخطيب وطافش : ٤١،٢٠٠٨) .

فالضريبة الموحدة هي المفروضة على الدخل الاشخاص الطبيعيين (تفرض ضريبة سنوية على مجموع دخل الأشخاص الطبيعيين المقيمين) (الحجازي، ٢٠٠١ : ١٧٦) ويمكن لنا تعريف نظام الضريبة الموحدة على انه نظام يقوم على أساس فرض ضريبة واحدة على جميع الدخول التي حصل عليها المكلف من مختلف مصادره سنة نجوم الدخل، حيث يصبح وعاء ضريبة الدخل الكلي للفرد من كافة مصادره خلال فترة زمنية معينة مع السماح بخصم إجمالي التكاليف والخصومات التي يسمح بها القانون وصولاً الى الدخل الصافي الذي يمثل وعاء الضريبة (عثمان ، ٢٠٠٧ : ١١٧) ، وتتحدد العناصر الخاضعة للضريبة الموحدة على الدخل الاشخاص الطبيعيين على أساس مبادئ التبعية السياسية والتبعية الاقتصادية ، ووفقاً للمبدأ الأول أخذ القانون بمعيار الإقامة الدائمة، أما بالنسبة لمبدأ التبعية الاقتصادية فإن الضريبة تسري على غير المقيمين بالنسبة لدخولهم المحققة في العراق مع الاستثناءات، ويتحدد نطاق الضريبة الموحدة على الدخل الذي يتحقق للشخص الطبيعي من جميع المصادر المنصوص عليها في المادة الثانية من قانون ضريبة الدخل العراقي رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ وتعديلاته (حجازي، ٢٠٠١ : ١٧٦).

خصائص الضريبة الموحدة .

١. ضريبة مباشرة . يتحملها المكلف الذي تفرض عليه ولا يستطيع نقل عبئها للاخرين .
٢. ضريبة شخصية عينية . تسري على الدخل الذي يحصل عليه المكلف . (البطريق وآخرون، ٢٠٠٦ : ٣١).



٣. ذات أسعار تصاعدية . عند تطبيق الضريبة الموحدة يمكن استخدام الأسعار التصاعدية . (الخطيب وشامية ٢٠٠٣: ١٦٨).

٤. ضريبة سنوية تفرض على الدخل.

٥. تتميز بمبدأ التبعية السياسية حيث تسري الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين المقيمين عادة في العراق، بصرف النظر عن جنسياتهم وذلك على كافة دخولهم المحققة في العراق. كما أخذت الضريبة بمبدأ التبعية الاقتصادية حيث تسري على الأشخاص الطبيعيين غير المقيمين في العراق وبصرف النظر عن جنسياتهم وذلك بالنسبة لدخولهم المحققة في العراق.

اهمية الاصلاح في العمل الضريبي والعوامل الداعية له :

إن أية محاولة لإصلاح النظام الضريبي في أي بلد لابد أن تنطلق من إصلاح التشريعات الضريبية التي تمثل الأساس القانوني لفرض وتعديل وجباية أية ضريبة . فالعيوب التي تصيب نصوص القوانين الضريبية تكون مدعاة لتأويلات وتفسيرات مختلفة تؤدي إلى كثرة النزاعات وبالنتيجة زيادة حالات التهرب الضريبي من قبل المكلفين. وان السياسة الضريبية التي تتبعها الحكومة واضحة فهي تسعى الى تحديث النظام الضريبي وتحسين إيراداته وفعالته من خلال تشريعات ضريبية عصرية وإدارة ضريبية حديثة وتوزيع متناسب وعادل للعبء الضريبي ولاهمية هذه التغيرات على وفرة الحصيلة الضريبة والقضاء أو الحد من ظاهرة التهرب الضريبي :- (الزيدي ، بدون سنة : ١)

غالبا ما يكون الاصلاح الضريبي عملية حساسة وصعبة ، ولأن المكاسب الناجمة عن الاصلاح الشامل لا تظهر عادة إلا في المدى المتوسط أو الطويل.

اما دواعي عملية الاصلاح الضريبي فهي : (محمد ، ٢٠٠٦ ، ١٤)

أ - ضعف الجهد الضريبي واختلال الجهاز المالي.

ب - اختلال الهيكل الضريبي.

ج - المعالجة غير الكافية لقضية العدالة.

لقد اعتبرت الضريبة على الدخل العام من افضل انواع الضرائب المباشرة على الدخل وذلك لعدة أسباب ذكرها (الخطيب وطافش ، ٢٠٠٨ : ٤١) وهي كالآتي:

١- إن مجموع الدخل لاي فرد هو مقياس لقدرة على الدفع او هو المعيار الامثل لتحديد قدرته التكلفة.

٢- تساعد على تحديد الاعباء الشخصية والعائلية والمالية للمكلف وهي تطبيق لمبدأ شخصية الضريبة اي معرفة الوضع الحقيقي للمكلف .

٣- تساعد على تطبيق التصاعد الضريبي بشكله الصحيح ، لكون الضريبة تصيب الإيرادات المختلفة المجتمعة في وعاء ضريبي واحد ، فكلما كبر هذا الوعاء اتسعت الشرائح العليا الخاضعة للضريبة .

٤- تمتاز الضريبة على الإيراد العام بوحدة التكليف ، إي إن الإجراءات التي تتبعها متعلقة بمصادر الدخل كافة ، ومن ثم لا تخلق ازعاجا للمكلف ولا حتى للدوائر المالية من حيث التحقق الفرض والحماية.

مجالات الإصلاح الضريبي وتتم من خلال طرق عدة ومن أهمها الآتي:(عثمان والعشماوي ، ٢٠٠٧ : ٥٤٠)

١- توسيع الوعاء الضريبي:



- الضرائب على السلع والخدمات.
- ضرائب الدخل والثروة.
- ٢- ترشيد معدل الضريبة.
- ٣- الاتساق بين الأدوات الضريبية.
- ٤- تحسين أداء الجهاز الإداري.

المحور الثالث: إطار الضريبة الموحدة المقترح

نظام الضريبة الموحدة يضم أنواعاً من الضرائب هي (الدخل والعقار والعرضات) ويسعى الى ازالة كافة الضرائب المتناثرة في العديد من القوانين الاخرى وتوحيد إجراءات الإدارة الضريبية خاصة ما يتعلق بالدخل، وأن تطبيق هذا المشروع يترتب عليه الغاء العديد من التشريعات السابقة، ونرى بالمحصلة بعد تطبيقها وسيلة لتجاوز الاختلالات في النظام الضريبي الحالي وتحقيق جملة من الاهداف والتي تعد الملامح وألا اهداف الرئيسة لهذا النظام المقترح، وبطبيقه يعد اصلاح وتطوير في النظام الضريبي النافذ ليس فقط لتأمين الموارد المالية الكافية للدولة وانما لتفعيل عملية التنمية ولتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد العراقي في ظل التحديات التي تعرضها منطقة التجارة الحرة العربية وفتح الاسواق.... الخ.

اهداف نظام الضريبة الموحدة المقترح

- أهم اهداف وملامح نظام الضريبة المقترح هي:-
- ١- الوضوح والشفافية وسهولة الفهم .
 - ٢- الاستقرار التشريعي للنظام الضريبي.
 - ٣- تحقيق درجة أعلى من العدالة والمساواة.
 - ٤- تصاعدية نسب الضريبة كما هو مطبق حالياً.
 - ٥- زيادة عدد المعفيين من الضرائب من ذوي الدخل المحدود وتخفيف الأعباء عن الشريحة المتوسطة.
 - ٦- مكافحة التهرب الضريبي من خلال تشكيل قسم مكافحته وتعزيز الالتزام الطوعي.

مببرات نظام الضريبة الموحدة المقترح:

- ١- زيادة في دخل الخزينة العامة للدولة من الضرائب .
 - ٢- تخفيض الأعباء الضريبية على الفئات محدودة الدخل .
 - ٣- تخفيض الاعباء الضريبية على منشآت الأعمال الصغيرة ومتوسطة الحجم بقصد تعزيز تنافسيتها في ظل الأزمة الحالية.
- ولغرض تحقيق المبررات المذكورة فإن معدلات الضريبة على وفق نظام الضريبة الموحدة سوف ينخفض ، ومن ناحية أخرى فان ضرائب المنشآت المتوسطة والصغيرة تعزز تنافسيتها بسبب ذلك، وهذا يؤدي الى زيادة الايراد الضريبي وتوسيع قاعدة الضريبة للسلطة المالية وتقليل التهرب الضريبي.

أثر تطبيق الاطار المقترح للضريبة الموحدة على القاعدة الضريبية .

يستند تطبيق الاطار المقترح للضريبة الموحدة في افتراضه تغيير القاعدة الضريبية وهذا يتطلب مجموعة من التعديلات الهامة هي:



١- إخضاع شركات التضامن وشركات التوصية البسيطة لضريبة موحدة كشركات بدلا من معاملتها معاملة الأفراد، مما يعني أن مثل هذه الشركات ستخضع للضريبة بنسبة ١٥% في حين أن معاملتها السابقة كأفراد كانت تتيح لهم الحصول على إعفاءات ضريبية إضافة إلى سهولة التهرب الضريبي. ويتوقع أن يؤدي هذا الإجراء إلى توسع كبير في القاعدة الضريبية.

٢- إخضاع الأرباح الموزعة لغير المقيمين للضريبة بنسبة تتلاءم مع طبيعة النشاط الذي يقوم به، فبالرغم من إمكانية أن يساهم ذلك في زيادة الدخل الضريبي في المدى القصير، إلا أنها من جهة أخرى قد تؤدي إلى تراجع الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الاقتصادية المختلفة إضافة إلى إمكانية خروج بعض رؤوس الأموال المستثمرة من غير المقيمين مما يؤثر سلباً في نشاط السوق المالي.

٤- إخضاع كامل الدخل من الإيجار للضريبة الموحدة إن هذا التعديل سوف يوسع من القاعدة الضريبية، إلا أنه سيؤثر في النشاط العقاري والاستثماري بشكل غير متماثل، إذ إن إعفاء الإيجار من الضريبة الموحدة سوف يصل إلى ١٥% داخل بغداد و ٣٠% خارجها.

إجراءات تطبيق الإطار المقترح .

يمتاز الإطار المقترح تطبيقه لنظام الضريبة الموحدة بأنه أكثر سهولة ووضوحاً وشفافية مقارنةً مع النظام المطبق حالياً، وهذا فيما يتعلق بإجراء التسجيل والتدقيق وتقديم الإقرار الضريبي والتحاسب عن مجموع إيراداته والمدة القانونية للاعتراض بالنسبة لضريبة الدخل والعقار حيث تكون مرة واحدة وكذلك بالنسبة للغرامات والرديات وصلاحيات المحاكم. وفي حالة عدم تقديم الإقرار الضريبي تفرض غرامات تأخيرية بنسبة إضافة للفوائد وإتباع أسلوب الحجز على أموال المكلف، وفي حالة انتظامه بتسديده الضرائب المستحقة عليه يمنح خصومات إضافية.

الإعفاءات بموجب الإطار المقترح .

على وفق الإطار المقترح توصي الباحثة بإعفاء مالكي العقار الواحد حتى لو تكررت عملية البيع واستثمارات صناديق النقابات من ضريبة الدخل وصناديق الاستثمار والادخار في الجامعات والجمعيات التعاونية التي لم تشمل بالإعفاءات وفق النظام المطبق حالياً.

الأسباب الموجبة لتطبيق الإطار المقترح للنظام الضريبة الموحدة

هناك العديد من الأسباب الموجبة للتطبيق لنظام الضريبة الموحدة منها الآتي :-

١. تخفيف العبء الضريبي عن الأفراد والشركات.
٢. زيادة دخل الخزينة العامة للدولة من الضرائب عن طريق توسيع قاعدة الملتزمين طوعياً، والتشدد في ملاحقة المتهربين من الضرائب.
٣. الخروج من حالة التشتت والتعقيد الذي يعاني منها النظام الضريبي الحالي نتيجة تعدد القوانين الضريبية والرسوم وتعدد الجهات المسؤولة عن إدارتها، إضافة إلى أن النظام الحالي لا يحقق العدالة بسبب تنوع الإعفاءات واختلافها من فئة إلى أخرى.



٤. النظام الحالي يعاني من ارتفاع نسبة التهرب الضريبي بسبب التعقيد الذي يحد من قدرة المواطنين على التعامل معه وفهمه، حيث ان جميع المحاولات السابقة لتطوير النظام الضريبي تركزت على جوانب انتقائية ولم تعالج اختلالاته بصورة شمولية.

٥. مرحلة التحول التي يمر بها الاقتصاد الوطني تتطلب وجود نظام ضريبي عصري يحاكي متطلباتها ليكون أكثر جاذبية للاستثمارات المحلية والخارجية في ظل المنافسة الإقليمية الشديدة على هذه الاستثمارات.
٦. توفير مزايا إضافية لشريحة المواطنين الفقراء والأقل دخلاً .
٧. إزالة الجمود والتعقيد في التشريع الضريبي وعدم وجود قواعد مرنة فيه .

متطلبات تطبيق الضريبة الموحدة في العراق

ولغرض اصلاح النظام الضريبي وتطبيق الضريبة الموحدة في العراق لابد من ان تطرأ تعديلات على القوانين الضريبية بما يتلاءم مع المتطلبات والتغيرات الاقتصادية في البلد ويمكن الاستعانة بتجارب الدول المطبقة لها بما أحدثته في تغيير النظام الضريبي ويتم ذلك من خلال الاتي :-

- أ- إصدار قانون الضريبة الموحدة يضم كافة الضرائب المباشرة بأعتبارها ضريبة دخل ولا يوجد فرق في الدخل مهما تعددت مصادره .
- ب- تجاوز الثغرات الموجودة في الصياغة التشريعية .
- ت- إصدار النظم والتعليمات الضريبية التي تساهم في تقليل من الروتين وإجراءات التحاسب المعمول بها حالياً.
- ث- إعطاء رقم تعريفى الكتروني للمكلف وتجاوز مشكلة تشابه الاسماء والألقاب والحد من ظاهرة التهرب الضريبي
- ج- تطبيق نظام معلومات الكتروني لتزويد المركز والفروع بالبيانات والمعلومات وتحديثها بشكل مستمر لتسهيل العمل بالضريبة الموحدة وامكانية تحاسب المكلف بأي فرع ضريبي قريب عليه .
- ح- إدخال موظفي السلطة المالية بدورات تدريبية وتنقيفية عن كيفية العمل بنظام الضريبة الموحدة
- خ- التعامل بنظام الشباك الواحد ، إذ يراجع المكلف موظف واحد يقوم بكافة عمليات احتساب الضريبة المستحقة عليه .
- د- العمل بنظام الشرائح التصاعدية وتحديد النسب الضريبية بما يتلاءم الظرف الاقتصادي في البلد.

الانموذج الاطار المقترح للضريبة الموحدة

لغرض تطبيق الانموذج للضريبة الموحدة تم وضع اطاراً للضريبة الموحدة وكيفية التحاسب على مجموع الدخل التي يحصل عليها المكلف من مصادر عدة ثم توضع إجراءات لتطبيق لهذ الاطار. وقد تم اعداد هذه الاستمارة الموحدة لمجموع الدخل بالاعتماد على الاستثمارات التي تعمل بها الهيئة العامة للضرائب

عدد الوارد:
التاريخ:
ختم الواردة:

وزارة المالية
الهيئة العامة للضرائب
الفرع



استمارة التحاسب الضريبي لمجموع الدخل

--	--	--	--	--	--	--	--	--	--

الرقم التعريفي للمكلف / التجارية / الصناعية

الجنس/ ذكر انثى

١- المعلومات الشخصية/

* الأسم الرباعي وللقب/

* الجنسية

* اسم الام الثلاثي /

* رقم وتاريخ هوية الاحوال المدنية/ رقم تاريخ جهة الاصدار سجل / صحيفة /

* رقم وتاريخ شهادة الجنسية / في

* عنوان السكن الدائم محافظة/ مدينة/ قضاء/ م / ز / د/

* رقم الهاتف/

* محل وتاريخ الولادة /

* المهنة / عنوان محل العمل/

* الحالة الزوجية متزوج اعزب مطلق ارمل عدد الزوجات

* اسم الزوج / الزوجة الرباعي وللقب /

* مهنة الزوج/الزوجة عنوان محل العمل/

* عدد الأولاد : ذكور اناث

توقيع المكلف/او وكيله X X اسم المكلف

:

التاريخ : X X X



مصدر الإيرادات الدخل (الخسارة) + المصاريف الدخل الذي يخضع له المكلف

أ- ضريبة الافراد:

- ١-
- ٢-
- ٣-

ب- ضريبة العقار تبين نوع العقار:

ت	نوع العقار			وصف العقار				ملكية العقار		عدد ادوار العقار
	سكني	تجاري	اداري	صناعي	منزل	عمارة	محل	اخرى	ملكية فردية	
١										
٢										
3										
4										
5										

ت	عنوان العقار				عمر العقار بالسنوات	تاريخ انشاء العقار	سنة الأشغال
	محافظة	مدينة	قرية/حي	منطقة			
١							
٢							
٣							

ج- ضريبة العرصات

ت	صنف العرصة	رقم الطابو	المساحة	نوع استعمال العرصة	تاريخ الأشغال	التغير في صنف العرصة	القيمة العمومية
١							
٢							
٣							

الميزانية شركة اجمالي الربح المتحقق



مجموع دخل الفرد المتحقق من الشركات
تملأ من قبل مخمن ضريبة الدخل

سماعات ضريبة الافراد جدول (٣)

ت	اسم الولد/ البنت مستحق الاعفاء الضريبي	تاريخ الولادة	رقم وتاريخ هوية الاحوال المدنية	تنزيل السماعات
١				
٢				
٣				
٤				
٥				

تنزيل السماعات

رقم الهوية وتاريخها

ب - سماعات اخرى

زوجة / الزوج
سماع المكلف ذاته

مجموع سماعات الافراد

اجمالي السماعات

جدول احتساب الضريبة عن مجموع الدخل

=E C*D	D	C	B-A	B	A
مبلغ الضريبة	نسبة الضريبة %	شرائح التصاعدية	إجمالي الدخل الخاضع للضريبة	المبلغ الخاضع للضريبة	الإيرادات الاعفاءات ١٠% و السماعات (جدول ٣)
15.000	3%	500.000			افراد -١ -٢ -٣
25.000	5%	500.000			
100.00 0	10%	1000.000		تنزيل ١٠% منه	اجمالي العقارات كما في جدول ب -١ -٢ -٣
	15%				قيمة العرصات -١ -٢ -٣
					مجموع الضريبة الواجبة الدفع



خطوات توضيحية لآلية عمل استمارة التحاسب الضريبي الموحد وفق الانموذج المقترح.

لغرض تطبيق الإطار المقترح للضريبة الموحدة يمكن إتباع بعض الخطوات وكما يأتي:-

١- وفق أنموذج إستمارة التحاسب الضريبي الموحد يتم إعطاء رقم تعريفى إلكترونى لكل مكلف بحسب استمارة الانموذج المقترح وهذا الرقم لا يتكرر ويبقى ملازماً لمكلف حتى بعد وفاته وبذلك سوف يساعد الرقم الخاص بالمكلف حل مشكلة تشابه الاسماء والألقاب ، ويتم عمل بطاقات (بطاقة تعريفية) مثبت عليها أسم المكلف ورقمه التعريفى تحمل شعار الهيئة العامة للضرائب وختمها يظهرها المكلف وقت التحاسب الضريبي على مجموع مدخلاته . وهذا بدوره سيساعد على الحد من التهرب الضريبي وكذلك من مكافحة الفساد المالى لموظفي السلطة المالية.

وكذلك يتم تحديد ارقام خاصة بالمكلفين غير المقيمين الذين يتحقق لهم دخل في العراق لتميزهم عن المكلفين العراقيين والاستفادة منه للإغراض الإحصائية ايضا.

٢- لتسهيل عمل على وفق فقرة (١) نقتراح إنشاء شعبة خاصة بإصدار الرقم التعريفى وان يكون هناك مؤهل علمياً وعملياً للعمل في الشعبة.

٣- يتطلب تنفيذ جميع إجراءات التحاسب الضريبي في ظل نظام الضريبة الموحدة توافر نظم معلومات محاسبية وادارية الكترونية مرتبطة بشبكة الانترنت في الهيئة والفروع ليسهل الدخول إلى البرنامج وحفظ البيانات واسترجاعها عند الضرورة .

٤- يتم ملئ الاستمارة بالمعلومات الشخصية للمكلف والتي تعزز من خلال الوثائق الرسمية المعتمدة (بيانات هوية الاحوال المدنية ، وشهادة جنسيته، وبطاقة سكنه ، صورة للمكلف يتم تصويرها وترفق ضمن اضبارة المكلف الخاصة بالتحاسب الضريبي الموحد وايضا صورة شخصية ووكالة في حالة وجود وكيل عنه مع المستمسكات الاصولية لوكيل) .

٥- لغرض الرقابة والتدقيق على الية عمل التحاسب الضريبي الموحد يقترح انشاء لجان تدقيق اعمال شعبة الارقام الالكترونية لدى السلطة المالية ومتابعة عملية اصدار الارقام بين كافة الفروع التابعة لها وتتأكد هذه الشعبة من صحة ادخال البيانات والمعلومات وبشكل مستمر والتعامل مع هذه المعلومات بسرية وخبزنها بأكثر من موقع وعلى اقراص ليزرية والتأكد من سلامتها وديمومتها والحفاظ عليها من التزوير والتحريف.

٦- إعطاء إيصال تحاسب ضريبي مطبوع الكترونياً للمكلف يبين المبالغ والمصادر التي تحاسب عنها وتاريخ تحاسبة مثبت عليها رقمه التعريفى تكون دليل اثبات لديه لتحاسبه عن كافة مصادر دخله .

٧- وعلى الرغم من الصعوبات التي تعترض تطبيق مشروع الضريبة الموحدة والرقم التعريفى الالكترونى من الناحية المادية والمعنوية حيث يتطلب ذلك اموال كثيرة وجهود كبيرة وملاكات مؤهلة ، الا ان الفائدة المرجوة من تطبيق البرنامج المقترح ستكون كبيرة للمكلف والمجتمع .



المحور الرابع : الاستنتاجات و التوصيات

أولاً : الاستنتاجات

- ١- يعد تطبيق الضريبة الموحدة من الاصلاحات الادارية التي تحسن وتقوي الهيكل الضريبي وتساهم في خلق ثقة متبادلة مع المكلفين وزيادة الالتزام الطوعي من قبلهم نتيجة ارتفاع الوعي الضريبي وهذا يؤدي الى زيادة التعاون بين السلطة المالية (الهيئة العامة للضرائب) والمكلفين.
- ٢- النظام الضريبي المعمول به حالياً في الهيئة العامة للضرائب غير مرن وتغلب عليه صفة تعدد القوانين والتعليمات والاجراءات المتبعة في التحاسب الضريبي لا تستجيب لاحتياجات النمو والتغيير في الهيكل الاقتصادي كزيادة الايرادات تبعاً للزيادة الحاصلة في الانتاج المحلي الاجمالي، فضلاً عن التمسك بالاجراءات الروتينية التي لا تواكب التطورات الاقتصادية والتكنولوجية كما هو معمول في بعض الدول.
- ٣- استخدام استمارة الضريبة الموحدة وهي استمارة مصممة الكترونياً بالاعتماد على الاساليب والتقنيات التكنولوجية مع اتباع النظم المعلوماتية المتطورة ، اذ أن إتباعها يحقق ويساهم :
 - أ- في احداث تغيير في النظام الضريبي واطهاره بشكل حديث ومعاصر .
 - ب- تخفيض التكاليف والوقت والجهد لسلطة المالية والمكلف .
 - ت- تثبيت رقم تعريفى الكتروني ثابت لكل مكلف طيلة فترة تعامله مع الهيئة العامة للضرائب يساعد على التخلص من مشكلة تشابه الاسماء وعدم ازدواجية التحاسب الضريبي.
 - ث- تحقق الضريبة الموحدة الانتعاش في الاقتصاد من خلال زيادة الحصيلة الضريبية.
 - ج- استخدام الضريبة الموحدة يمكن المكلف اجراء التحاسب الضريبي بأي فرع من فروع الهيئة نتيجة التصميم الالكتروني لاستمارة التحاسب الضريبي الموحدة المقترحة ، وهذا يؤدي الى الحد والتقليل من الفساد المالي والاداري.
- ٤- الاستفادة من الرقم المدني الحديث الموحد ليكون الرقم التعريفى لاستمارة التحاسب الضريبي الموحدة او يكون متناسقاً معه .

ثانياً : التوصيات

- ١- ضرورة تجميع كافة قوانين ضريبة الدخل بقانون واحد على ان يراعي عند الجمع الدقة في الصياغة وان تكون هذه النصوص واضحة ليس فيها أي لبس او غموض ليسهل اجراءات تطبيقها .
- ٢- ضرورة الانتقال من الضرائب النوعية إلى نظام الضريبة الموحدة وهو من الإصلاحات الضريبية ، إتباع نظام الضريبة الموحدة يساهم في القضاء على مظاهر الفساد الاداري وسوء استغلال اموال الدولة وترشيد وضبط الانفاق العام وممارسة الرقابة الفعالة عليه.
- ٣- على الهيئة العامة للضرائب تطبيق استمارة نظام الضريبة الموحدة المقترحة في هذا البحث اذ انها تحقق المرونة:
 - أ- في الهيكل الضريبي على وفق الاحتياجات.
 - ب-تقلل الإجراءات الروتينية .
 - ت-سهولة الوصول الى المعلومات واسترجاعها وتحديثها.



ث- تقلل الازدواجية في العمل الضريبي

ج- التخلص من مشكلة تشابه الاسماء المكلفين من خلال استخدام الرقم التعريفي الالكتروني.

ح- تقلل من النفقات والتكاليف

خ- توفر الجهد والوقت للسلطة المالية والمكلف.

٤- استخدام الرقم التعريفي الالكتروني لكل مكلف يسهل اطلاع المكلف من خلال شبكة المعلومات الانترنت

على بياناته الضريبية وهذا يؤدي الى اتباع الافصاح والشفافية للمعلومات الضريبية من قبل السلطة المالية.

٥- ضرورة تصميم نظام الالكتروني عالي السرية يستخدم من قبل السلطة المالية للتحاسب على مجموع دخول

المكلفين ويكون هذا النظام قابل للكتابة والتعديل من قبل السلطة المالية وللقراءة فقط من قبل المكلفين.

٦- استخدام نظم معلوماتية وشبكة اتصال سريعة الانترنت يسهل العمل والاتصال بين مركز الهيئة وفروعها في

بغداد والمحافظات . ويساعد على تحديث المعلومات بشكل مستمر مما يسهل العمل واجراءات التحاسب

الضريبي .

المصادر

١- البطريق ودراز، حجازي ، أبو دوح. يونس أحمد ، حامد عبد المجيد ، المرسي السيد، محمد عمر حماد.

المالية العامة ، الضرائب والنفقات العامة. ٢٠٠٦ .

٢- حجازي ، المرسي السيد ، النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للطباعة ، بيروت

، ٢٠٠١.

٣- عثمان عبد عبد العزيز اقتصاديات الضرائب سياسات نظم -في قضايا معاصرة، ٢٠٠٧.

٤- عثمان والعشماوي ، سعيد عبد العزيز وشكري رجب. اقتصاديات الضرائب ، الدار الجامعية ، الأسكندرية ،

٢٠٠٧.

٥- الخطيب ، خالد شحادة و طافش ، نادية فريد - الاصول العلمية والعملية في المحاسبة الضريبية عمان

الطبعة الاولى دار الحامد للنشر والتوزيع ٢٠٠٨ .

٦- الخطيب و شامية ، خالد شحادة ، احمد زهير ، أسس المالية العامة ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة

الاولى ، عمان ، الاردن ، ٢٠٠٣.

٧- الزبيدي، ابراهيم حميد محسن ، الصياغة التشريعية المثلى ركن اساسي في الاصلاح الضريبي دراسة قانونية

تحليلية في ضوء نصوص قانون ضريبة الدخل العراقي ، ٢٠٠٧.

٨- محمد ، عمرو هشام ، الاصلاح الضريبي في البلدان النامية مع اشارة خاصة للعراق ، مجلة علوم انسانية،

العدد ٢٩ ، ٢٠٠٦.